

قياس أثر المؤشرات المالية المصرفية في الاستثمار المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة باستخدام نماذج البيانات الطولية

الباحث: محمد عبدالله محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

أ.م.د. غفران حاتم علوان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

Mohammedsabab705@gmail.com

Gufran.hatam@yahoo.com

المستخلص:

تعتبر المصارف التجارية الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال دورها في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للاقتصاد وتسعى المصارف التجارية الى اتباع سياسة مالية تتناسب مع الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يمر به البلد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجسدت اهداف البحث في دراسة وتحليل اهم المؤشرات المالية المصرفية وكذلك تحديد الانموذج الملائم من خلال استخدام نماذج انحدار البيانات الطولية، واثبت البحث وجود علاقة عكسية بين (السيولة) كمتغير مستقل وبين (الاستثمار) كمتغير تابع وهذا ما يعكس الأثر السلبي لهذا المتغير على الاستثمارات في المصارف التجارية ومطابقتها للنظرية الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين كل من (الربحية والامان) كمتغيرات مستقلة وبين الاستثمار المصرفي كمتغير تابع وهذا ما يعكس الاثر الايجابي لهذه المؤشرات على الاستثمارات في المصارف وبالتالي مطابقتها للنظرية الاقتصادية. ومن اهم التوصيات التي جاء بها البحث هو على المصارف اجراء دراسة جدوى لكافة المجالات الاستثمارية المتاحة وابتكار سبل استثمارية جديدة بهدف رفع اليرادات وتقليل المخاطر وذلك من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية والابتعاد عن الاسلوب التقليدي في الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الاستثمار المصرفي.

Measuring the effect of banking financial indicators on investment banking for a sample of Iraqi private commercial bank using longitudinal data models

Assist. Prof. Dr. Gufran Hatam Alwan
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Researcher: Mohammed A. Mahmoud
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

Commercial banks are the mainstay of the national economy through their role in financing various economic projects. They are the main engine of the economy, and commercial banks seek to follow a financial policy commensurate with the economic and political situation that the country is going through to achieve economic stability. The objectives of the research are embodied in the study and analysis of the most important financial indicators banking. As well as determining the appropriate model through the use of longitudinal data regression models, and the research demonstrated the existence of an inverse relationship between (liquidity) as an independent variable and (investment) as a dependent variable, and this reflects the negative impact of this

variable on investments in commercial banks and their conformity with the economic theory. As well as the existence of a direct relationship between each from (profitability and safety) as independent variables and between investment The banking as a dependent variable. This reflects the positive impact of these indicators on investments in banks and thus their conformity with the economic theory. Among the most important recommendations made by the research is that banks conduct a feasibility study for all available investment areas and devise new investment methods with the aim of increasing revenues and reducing risks by diversifying the portfolio. Investment and move away from the traditional method of investment.

Keywords: Financial analysis, Bank investment.

المقدمة

تمثل المصارف التجارية الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال دورها في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للاقتصاد القومي كما تسعى الى اتباع سياسة مالية تتناسب مع الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يمر به البلد لتحقيق الاستقرار لذا فإن المصارف التجارية تعتبر الركن الأساسي في النظم المالية، وتمثل مرآة تعكس عمل السياسة المالية والنقدية للبلد، وقد شهدت الاسواق المالية والنقدية المحلية نتيجة التطورات والانفتاح على العالم وانعكس ذلك على دور المصارف التجارية مما جعل دورها لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية بل تجاوز ذلك الحد ليمارس مختلف الأنشطة والمعاملات المصرفية وتعددت ادواتها لمواكبة التطورات العالمية ومواجهة مختلف التحديات التي تواجه عمل المصارف، والمتجسدة بتحقيق التوازن المؤشرات المالية المصرفية وهي (السيولة، الربحية، الامان) المؤثرة في الاستثمار المصرفي، وتعد السيولة هي العجلة التي تحرك الاستثمار المصرفي اذ لا يمكن لأي مؤسسة ممارسة انشطتها دون توفير غطاء مالي وتكمن أهمية السيولة في قدرة المصرف على تغطية التزاماته المالية ضمن المدد المحددة، اما موضوع الربحية فهو يعد الهدف الأساسي لأي مؤسسة مصرفية اذ الهدف من الاستثمار هو تحقيق اقصى ربحية ممكنة لزيادة ثروات المالكين ويعتبر مؤشر لنجاح المصرف، اما الامان فهو يتجسد بالاطمئنان وثقة المودعين في المصرف للحفاظ على اموالهم، ولكن في الواقع هناك تضارب بين المؤشرات أنفة الذكر اذ ان التوسع المفرط في نسبة السيولة التي يحتفظ بها المصرف يؤدي الى انخفاض الاستثمار بالتالي انخفاض الربحية والعكس بالعكس، اما الربحية فان ارتفاعها يحفز المصرف على الاستثمار ولكن التوسع المفرط في الاستثمار قد يسبب مشكلة (العسر المالي) بالتالي عدم قدرة المصارف على تغطية التزاماته، اما الامان فان له تأثير ايجابي على الاستثمار حيث ارتفاع هذا المؤشر يعزز الثقة الزبائن بالمصرف بالتالي يزداد عدد المودعين وارتفاع حجم الودائع ويكون انعكاسه ايجابيا على الاستثمار المصرفي، لذا فان الدور الفعال للإدارة الناجحة يكمن في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي ترمي الى تنويع المحفظة الاستثمارية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في التعرف على دور القطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال تقديم مختلف الخدمات المصرفية واستثمار موارده المتاحة في شتى المجالات وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلته نحو الامام في مختلف القطاعات ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تعاني المصارف التجارية الخاصة العراقية من ضعف في الاستثمارات على الرغم من توفر العديد من الفرص الاستثمارية في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث الى قياس وتحليل تأثير المؤشرات المالية المصرفية (السيولة والربحية والامان) على الاستثمارات المصرفية باستخدام نماذج البيانات الطولية للمدة 2004-2016 للمصارف التجارية العراقية عينة البحث وتحديد الانموذج القياسي الملائم.

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد وباتجاهات مختلفة.

منهجية البحث: لغرض تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته لقد تم اعتماد المنهج الاستقرائي والوصفي في عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وكذلك استخدم الاسلوب الكمي مستعينا بالمنهج القياسي من خلال استخدام نماذج البيانات المزدوجة لبيان أثر المؤشرات المالية المصرفية في استثمارات المصارف التجارية عينة البحث.

الحدود المكانية للبحث: وتمثلت في اختيار المصارف الاتية (الشرق الاوسط للاستثمار والتمويل، والخليج التجاري، والاقتصاد للاستثمار والتمويل، والاستثمار العراقي، والائتمان العراقي، والاهلي العراقي، والاتحاد العراقي) المدرجة في نشرات سوق العراق للأوراق المالية وتقارير البنك المركزي العراقي وهي تمارس عملها داخل العراق.

الحدود الزمانية للبحث: امتدت الحدود الزمانية في البحث للمدة (2004-2016).

المبحث الاول: الإطار النظري للتحليل المالي والاستثمار المصرفي

يعتبر التحليل المالي اداة فعالة تستخدمها الجهات المرتبطة بالجهاز المصرفي الخاص، ولا يتعدى عن دراسة النسب المالية لغرض تشخيص الوضع المالي للمصارف التجارية، وكذلك التغيرات التي تطرأ على المركز المالي، لغرض اتخاذ القرارات التي تخص الاستثمار المصرفي.

أولاً. مفهوم التحليل المالي: هي اداة تمكن الجهات المختصة من تحديد النسب والمؤشرات من خلال البيانات الخاصة بالمؤسسة قيد الدراسة (داود، 2012: 10)، ويعرف ايضا بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة الى معلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات" (الزبيدي، 2011: 39).

ثانياً. اهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي الى مجموعة اهداف منها (كراجة، 2000: 143)

1. امكانية تقديم دراسة جدوى عن الاستثمارات للمصارف التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية.
2. يمكن الاستفادة من المعلومات التي تم التوصل اليها في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمراقبة وتقويم عمل المصارف التجارية.
3. تستطيع ادارة المصرف تقييم عمل السياسات المالية والتشغيلية من خلال التحليل المالي.
4. القدرة على معرفة الوضع المالي الحقيقي للمصرف.
5. التعرف على امكانية المصرف في تقديم مختلف الخدمات وخاصة منح القروض والسلف.
6. تحديد كفاءة عمل ادارة المصرف.

ثالثاً. مفهوم الاستثمار المصرفي: للاستثمار العديد من التعاريف ويعرفه كل اقتصادي حسب المجال الذي يختص به فهناك (استثمار مالي واستثمار حقيقي مباشر وغير مباشر) ولقد عُرِف الاستثمار المصرفي (بأنه توظيف جزء من الاموال في الاصول المالية لمدة زمنية معينة بهدف الحصول على ارباح في المستقبل لمواجهة المخاطر المحتملة والتي تصاحب تلك الاستثمارات)، ويمكن تعريف الاستثمار ايضاً (هو تخصيص جزء من المدخرات بهدف الحصول على عوائد مجزية مستقبلاً وقد يكون الاستثمار طويل او قصير الاجل). وكذلك يراه بعض الاقتصاديين بأنه

(استخدام الاموال لمدة زمنية معينة بهدف الحصول على الايرادات في المستقبل كتعويض عن القيمة الحالية للنقود)، (ال شبيب، 2009: 16).

وبناءً على ما سلف فانه يمكن تعريف الاستثمار المصرفي بأنه (محاولة الاستفادة من الاصول المالية العاطلة من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المختلفة)، وتبحث المصارف التجارية على ايجاد فرص استثمارية مجدية لتوظيف مواردها، مقابل الحصول على فوائد تغطي نفقاتها وما يزيد عنها يعتبر ربح للمصرف، ويقسم الاستثمار المصرفي الى نوعين اولهما (الائتمان) الذي يقوم به المصرف من خلال منح الاموال على شكل قروض للمستثمرين لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية اما النوع الثاني من الاستثمار هو (بيع وشراء الاوراق المالية) وهناك طرق متعددة لتعامل بالأوراق المالية منها (الطريقة المباشرة) ويقصد بها قيام المصرف كونه (الجهة المصدرة) للورقة المالية بدعوة كبار المستثمرين والمؤسسات المالية الكبيرة لكي يقدم لهم الاوراق المالية التي تم اصدارها. والطريقة الاخرى هي (المزاد) والتي بموجبها يتم دعوة الزبائن المتوقعين لغرض تقديم العروض والتي تتألف من الكميات المراد بيعها وتحديد اسعارها ويتم قبول العروض ذات السعر الاعلى، (داود، 2013: 183).

رابعاً. انواع الاستثمار المصرفي: تستثمر المصارف التجارية مواردها في مجالات متعددة نوجزها بالآتي (الراوي، 2003: 175).

1. الاستثمار في الموجودات النقدية: ويشمل الاستثمار في الارصدة النقدية الموجودة في خزائن المصرف ولدى المصارف الاخرى بالإضافة الى ما موجود من ارصدة نقدية لدى البنك المركزي، بعد تغطية كافة التزامات المصرف من متطلبات الاحتياطي القانوني، وتسديد قيمة الصكوك المستحقة عليه اتجاه المصارف الاخرى من خلال عمليات المقاصة بين المصارف، وما يفيض من تلك الاموال يعاد استثماره وكذلك يشمل الاستثمار الاحتياطي الثانوي المتمثل (بأشباه النقود) مثل الاوراق المالية الحكومية قصيرة الاجل واذونات الخزينة.

2. الاستثمار بالأوراق المالية: وهو تخصيص جزء من الاموال لغرض الاستثمار في الاوراق المالية، بهدف تحقيق اعلى مردود مالي ممكن أي هو الاستثمار في الاوراق المالية الصادرة عن وزارة المالية وكذلك الاستثمار في السندات التي تصدرها الشركات الخاصة غير الحكومية، ويتم الاستثمار في هذا المجال لتجنب مخاطر السيولة وتعتبر الاوراق المالية أحد اشكال اشباه النقود وهي سهلة التحويل الى نقد سائل.

3. الاستثمار في القروض: وهو من اهم انواع الاستثمار المصرفي حيث توظف المصارف التجارية جزء كبير من مواردها في هذا الاستثمار ويعتبر من الوظائف الاساسية لأي مصرف تجاري ويشمل مختلف القروض التي يمنحها المصرف لزبائنه، وبأجل مختلف طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل ولمختلف القطاعات والمنشآت، وتكون هذه الاستثمارات على هيئة (سلف او قروض او اوراق تجارية مضمونة او من خلال السحب على المكشوف)، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات هو من اكبر المجالات التي تستثمر بها المصارف التجارية، نتيجة ارتفاع المردود المالي الذي يحققه الاستثمار في هذا المجال.

4. الاستثمار في الموجودات الثابتة: ويقصد به توجه المصارف التجارية نحو الاستثمار في الموجودات الثابتة (غير النقدية) أي الاستثمار بما تمتلكه المصارف التجارية من مباني وعقارات واثاث وخزائن حديدية وما يمتلكه من موجودات اخرى غير نقدية، وتُستثمر من خلال تأجير

الخزانات او القيام بأنشاء مشاريع تجارية حقيقية او تأجير مباني ولا يشكل هذا الاستثمار الا نسبة متواضعة مقارنة مع الاستثمارات الاخرى للمصرف نتيجة ارتفاع المخاطر وطول المدة.

خامساً. العوامل المؤثرة في استثمارات الاوراق المالية: تتأثر استثمارات المصارف التجارية في الاوراق المالية بمجموعة من العوامل، مما ينعكس أثرها على السياسة الاستثمارية للمصارف التجارية ومن هذه العوامل الاتي (الجنابي، 2015: 235).

1. السياسة الائتمانية: تؤثر السياسة الائتمانية على الاستثمار المصرفي في مجال الاوراق المالية وذلك حسب السياسة التي يتبعها المصارف التجارية سواء كانت نوعية السياسة (توسعية او انكماشية) في منح القروض، فعندما يقوم المصرف باتباع سياسة انكماشية في عملية الاقراض، فانه يهدف الى التقليل من المخاطر المتوقعة وبالتالي يوظف موجوداته في مجالات اخرى من (المحفظة المالية) والتي تنخفض فيها المخاطر المحتملة. وعندما ينخفض الطلب على القروض المصرفية فهذا يعني وجود فوائض في الاموال المعروضة لدى المصرف، بالتالي فإن الفوائض يعاد استثمارها في الاوراق المالية، ويحدث العكس عندما يزداد الطلب على القروض بهدف المحافظة على الارباح وعدم هبوط اسعار الفائدة.

2. حجم الودائع واستقرارها: تختلف الودائع من حيث درجة الاستقرار باختلاف انواعها، وتعتبر الودائع (الجارية) هي اكثر انواع الودائع التي تصف بعدم الاستقرار لأن المودعين قادرين على سحبها في أي وقت بدون قيود، لذا فإن ارتفاع هذا النوع من الودائع يدفع المصرف للاحتفاظ بكميات كبيرة السيولة لمواجهة سحبوبات الزبائن وبالتالي يحد من قدرة المصرف في الاستثمار، على عكس (ودائع التوفير والأجلة) والتي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار كون الزبون لا يستطيع ان يسحب وديعته الا عند وقت استحقاقها لذا فإن زيادة هذه الودائع تمنح المصرف حرية اكبر لكي يوظف موارده في مجالات طويلة الاجل، وتتميز الودائع الصغيرة (ودائع الافراد والشركات) بالاستقرار لأنها لا تتطلب سيولة مرتفعة مقارنة بالودائع الكبيرة (ودائع الشركات الكبيرة والودائع الحكومية)، اذ كلما زادت نسبة الودائع مستقرة كلما كانت قدرة المصرف بالتوسع في الاستثمارات في الاوراق المالية اكبر.

3. حقوق الملكية: ويرتبط الاستثمار المصرفي بكفاية راس المال (راس المال المدفوع) بعلاقة طردية، حيث كلما ارتفعت قيمة راس المال المملوك للمصرف فان ذلك يمكن المصرف من توجيه موجوداته نحو الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الاجل، والعكس يحصل في حال انخفاض كفاية راس المال اذ يعمل المصرف على توجيه موارده نحو استثمارات قصيرة الاجل نتيجة انخفاض المخاطر فيها (الجنابي، 2015: 236).

4. حجم الكوادر الفنية ومدى خبرتها في ادارة المحفظة الاستثمارية: ان توفر كوادر فنية مؤهلة وتتمتع بدرجة عالية من الخبرة تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الاستثمارات للمصارف التجارية، وذلك لان المتاجرة في الاوراق المالية تحتاج الى رقابة مستمرة لأوضاع السوق والتعرف على التغيرات التي تطرأ على اسعار الاوراق المالية، فعند حدوث أي خطأ في وقت البيع او الشراء قد يؤدي ذلك الى هدر فرص استثمارية مربحة ويكلف المصرف خسائر كبيرة، وان المصارف الصغيرة والحديثة التي لا تمتلك ادارة كفوة للاستثمارات فأنها تسير على خطى المصارف الكبيرة التي تملك الخبرة الوافية في ادارة استثماراتها (الجنابي، 2015: 237).

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم النماذج الطولية

أولاً. مفهوم نماذج البيانات الطولية: ويقصد بنماذج البيانات الطولية (هي مجموعة من المشاهدات تتكرر عند عدد من الأفراد في عدة فترات من الزمن)، كما انها تحمل صفات كل من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في ذات الوقت، وبيانات السلاسل الزمنية تمثل سلوك مفرد واحد خلال فترة معينة، اما البيانات المقطعية هي التي تبين سلوك مجموعة من الوحدات المقطعية او المفردات خلال فترة زمنية معينة، وتكمن اهمية البيانات الطولية كونها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل خلال الزمن كما يأخذ التغيرات في المشاهدات المقطعية حيث تعرف البيانات الطولية بأنها مشاهدات مقطعية مقاسة خلال مدد زمنية، اذ تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة وتكون هناك فترات زمنية متساوية او مختلفة للأفراد، لذا فان الفترات الزمنية تكون مختلفة من فرد لآخر وعندها يكون أنموذج البيانات الطولية (غير متوازن)، اما اذا كانت الفترات الزمنية هي نفسها لجميع الافراد عندها يكون أنموذج البيانات الطولية (المتوازن)، وهناك تسميات متعددة للبيانات المزدوجة اذ يطلق عليها (البيانات المدمجة، panel Date، والبيانات اللوحية او البيانات الطولية) (بدرابي، 2015: 201). وعلى الرغم من اختلاف الاقتصاديين حول مسميات هذه النماذج ولكن هدفها واحد هو (دراسة المقاطع العرضية) خلال مدة زمنية معينة، وان ما يشيع استخدامه هو البيانات الطولية او المزدوجة ويمكن ان تعرف بانها (عبارة عن دمج بين t من مشاهدات السلاسل الزمنية لـ (n) من المقاطع العرضية حيث ان كل مشاهدة لهذا الانموذج تكون على مستوى مقطع عرضي i ، وتمثل بيانات المقاطع العرضية والملاحظات لهذه المقاطع خلال فترة زمنية t والتي تمثل بيانات السلاسل الزمنية) (عبد الرزاق، 2015: 7). وتكون نماذج (الطولية) مقاسة لفترات زمنية (t) وتأخذ المعادلة الاتية والتي تعتبر هي الصيغة العامة لها، (الدليمي، 1994: 64):

$$Y_{it} = B_{oit} + \sum_{k=1}^K B_{kit}X_{kit} + U_{it} \dots \dots (1)$$

حيث ان:

(t) يمثل المدة الزمنية 1,2,3..... t .

(i) تمثل المقاطع العرضية 1,2,3..... i .

(B_{oit}) هي تمثل حدود ثابتة.

(U_{it}) تمثل حد الخطأ في مدة (t).

(B_{kit}) ويمثل المعالم المرافقة للمتغير التوضيحي.

(X_{kit}) وهي معلمات مرافقة للمتغير المستقل قد تكون متغيرة او ثابتة.

ثانياً. نماذج الانحدار الرئيسية المستخدمة لتحليل البيانات الطولية: بشكل عام فان نماذج البيانات الطولية تقسم الى ثلاثة فروع أساسية:

1. أنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model: PRM): يعتبر هذا الانموذج من ابسط انواع نماذج البيانات الطولية، والذي من خلاله تكون قيم المعاملات (B_K) (B_0) ثابتة، اي انها لا تأخذ بالحسبان اختلاف المكان والزمان للبيانات المجتمعة ويعتمد انموذج الانحدار التجميعي على المعادلة الاتية (Chiranjib, et al., 2012: 12):

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{k=1}^K B_k X_{kit} + U_{it} \dots \dots (2)$$

$$E(Y_{it}) = 0 \quad \text{Var}(Y_{it}) = \sigma_u^2$$

واستنادا الى ماسلف فانه يمكن دمج كل من بيانات المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية، في أنموذج واحد يطلق عليه أنموذج الانحدار التجميعي من اجل الحصول على مقدرات عالية الكفاءة لمعالم أنموذج رقم (2)، بعد ترتيب المشاهدات الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة للبيانات المقطعية ابتداء من المجموعة الاولى فوق بعض وبعدد مشاهدات قدره (N*T) ويتم تقدير معالم الانموذج من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (Ordinary Least Squares) (Hsiao, 2003: 9).

2. أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Regression Model: FEM): وهو

الانموذج الذي يعتمد في التقدير على كيفية تغير الحد الثابت، فعندما نفترض بان الحد الثابت يتغير وفق اسلوب ثابت فهذا يعني اننا نحصل على ما يعرف بـ (أنموذج المتغيرات الوهمية)، او ما يسمى بـ (نماذج تحليل التباين) (Analysis of covariance) او نماذج التأثيرات الثابتة (fixed effects models) ويهدف الى معرفة سلوك كل مصرف منفرد على حدى (مقاطع عرضية) ويتم ذلك من خلال جعل التفاوت بين الوحدات في معلمة الحد الثابت (B_0) مع ثبات معاملات الميل (B_K) لكافة المقاطع العرضية، وغالبا ما تستخدم المتغيرات الوهمية بمقدار (n-1) من اجل تقدير معالم أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة بهدف الابتعاد عن (التعددية الخطية التامة) وبعدها نستخدم طريقة (OLS) المربعات الصغرى العادية، (بن زاوي والسلطاني، 2015: 83) وان أنموذج (FEM) الذي يفترض تطابق معاملات الانحدار بـ (n) من المقاطع العرضية ماعدا الحد الثابت، لذا من المتوقع ان تتغير عن طريق المقاطع العرضية ويأخذ أنموذج التأثيرات الثابتة الصيغة الاتية:

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{k=1}^K B_k X_{kit} + U_{it} \dots \dots (3)$$

حيث ان: ($k = 1, 2, 3, \dots, K$)، ($t = 1, 2, 3, \dots, t$)، ($i = 1, 2, 3, \dots, n$) .

وان ($B_{0i} = +U_i \bar{B}_0$) هي تمثل الحد الثابت للمقاطع العرضية (i) و ($\bar{B}_0$) يمثل المتوسط للحد الثابت. وان (U_j) تمثل التأثير الصافي الناتج عن حذف المتغيرات في المقاطع العرضية الثابتة عبر الزمن وبمعنى اخر (هي مركبة ثابتة عبر الزمن ومتغيرة من مقطع عرضي الى اخر)، وبافتراض ان (B_{0i}) المطلوب احتسابها ثابتة المعالم مع معالم (B_K) و ($\sum_{i=1}^n u_i = 0$) وان (U_{it}) هي متغيرات عشوائية مستقلة موزعة بـ ($E(u_{it}) = 0$) و ($E(u_{it}^2) = \sigma_u^2$)، ولأجل تقدير معالم الانموذج في المعادلة رقم (3) والسماح لمعلمة المقطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية، ولغرض تجنب الوقوع في مشكلة التعدد الخطي التام غالبا يتم استخدام متغيرات وهمية بمقدار (N-1) ومن ثم يستخدم طريقة (OLS) ذات المتغيرات وهمية Least Squares Dummy Variable Estimator لغرض تقدير معالم الانموذج المدروس، وبإضافة متغير وهمي D تصبح المعادلة بالشكل الاتي. (Baltagi, 2005: 34-35).

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^n B_{oj} D_{jt} + \sum_{k=1}^K B_K X_{kit} + U_{it} \dots \dots \dots (4)$$

حيث ان (D_{jt}) هي عبارة عن متغيرات وهمية تكون قيمتها اما (صفر) او (واحد صحيح).

3. **أنموذج انحدار التأثيرات العشوائية (Rondom Effect Model: REM):** يؤدي استخدام أنموذج المعروف بـ (المتغيرات الوهمية او أنموذج المتغيرات الثابتة او أنموذج تحليل التباين) الى حذف جزء رئيسي من الفروقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، اذا كانت بين المقاطع العرضية والمدد الزمنية فروقات كبيرة، فضلا عن ذلك ان المتغيرات الوهمية المستخدمة لا يمكن ان تشخص بشكل مباشر المتغيرات التي تغير مسار خط الانحدار خلال الزمن والمقاطع العرضية، واحيانا قد يحصل (فقدان عددي حقيقي في درجات الحرية) مما يؤدي الى ضعف في القوة التفسيرية للأنموذج، وبالتالي يجعل من الصعب اعطاء تفسير معنوي لمعاملات المتغيرات الوهمية، (جوادو البكري، 2008: 287).

وبناءً على ما سلف فأن هناك اسلوب اخر لوصف السلوك العشوائي والذي يطلق عليه (أنموذج انحدار التأثيرات العشوائية) (REM)، وله عدة تسميات أنموذج مركبات التباين (VCM) او أنموذج الخطأ المركب (ECM)، وتسمح بالتغير العشوائي للحد الثابت ويمكن تحليل الخطأ العشوائي (U_{it}) الى ثلاثة مركبات في هذا الأنموذج وتكون كل واحدة مستقلة عن الاخرى من الناحية الاحصائية، (Maddala, 1971: 341).

$$U_{it} = u_i + \lambda_t + V_{it} \dots \dots (5)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, n \quad ; \quad t = 1, 2, 3, \dots, t$$

λ_t :- هو الخطأ الناتج عن السلسلة الزمنية (t).

V_{it} : هو الخطأ الباقي من أثر كافة المقاطع العرضية والزمن.

(i):- وهو الخطأ الناتج عن تأثير المقاطع العرضية.

وعندما تعويض معادلة رقم (5) في معادلة رقم (3) فإنه يتم الحصول أنموذج انحدار التأثيرات العشوائية (REM) بالشكل الاتي، (الحسناوي والقيسي، 2002: 323):

$$Y_{it} = \bar{B}_o + \sum_{k=1}^K B_K X_{kit} + u_i + \lambda_t + V_{it} \dots \dots \dots (6)$$

(u_i): يمثل أثر المقطع العرضي، وهي مركبة تتسم بالثبات عبر المدد الزمنية وتوضح الفروقات بين المقاطع العرضية.

(λ_t): وتبين أثر الزمن وتكون هذه المركبة ثابتة لكل المقاطع العرضية.

(V_{it}): فهي تمثل أثر الزمن (t) وأثر المقاطع العرضية معا، وهي مركبة للأخطاء المشتركة بين الزمن والمقاطع العرضية. (الحسناوي والقيسي، 2002: 323) كما ان:

$$E(u_i) = E(\lambda_t) = E(V_{it}) = 0$$

$$E(u_i^2) = \sigma_u^2, E(\lambda_t^2) = \sigma_\lambda^2, E(V_{it}^2) = \sigma_v^2$$

ويتعامل أنموذج (REM) مع الاثار المقطعية والزمنية كونها معلومات عشوائية غير ثابتة، وهذا يعني ان العينة التي استخدمت في التطبيق هي مأخوذة عشوائيا من مجتمع البحث. كما ان

معالم الانحدار للأنموذج تعكس العينة بشكل تام لذلك يتم التعامل مع الاثر الفردي لكل مقطع عرضي، (B_i) و (i) باعتباره مكون عشوائي خلال المفردات، فضلا عن الحد المتوسط $(\bar{B}_0)$ للمجموعة بشكل عام (جواد والبكري، 2008: 288).

المبحث الثالث: نتائج قياس وتحليل تأثير المؤشرات المالية المصرفية على الاستثمار في المصارف التجارية الخاصة العراقية عينة البحث للمدة (2016-2004)

اولاً. خطوات تقدير نماذج انحدار البيانات الطولية وعرض النتائج:

1. **توصيف الانموذج القياسي:** وهو صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات قيد البحث وتكون على شكل علاقات قياسية لغرض تقدير المعلمات ومن ثم تحليل معاملاتها بالاعتماد على نماذج انحدار البيانات الطولية، وتتطلب هذه المرحلة تحديد متغيرات الانموذج وكذلك توصيف الدالة، معتمداً على التحليل الاقتصادي للمؤشرات المالية المصرفية المؤثرة على الاستثمار في المصارف التجارية الخاصة، فضلا عن واقع المصارف التجارية العراقية عينة البحث والمعلومات المتوفرة عن الدراسات القياسية السالفة، ويمكن صياغة الانموذج القياسي لتلك المؤشرات من خلال العلاقة الدالية التالية:

$$Y_i = F(X_j)$$

$$i = 1,2,3 \quad j = 1,2,3 \dots \dots$$

2. **توصيف الانموذج القياسي:** لغرض اختبار الفرضية وتحقيق اهداف البحث تم تحديد المتغير التابع Y_i والمتغيرات المستقلة X_j كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1): توصيف الانموذج القياسي

الرمز	التوصيف
(i)	المتغير التابع هو الاستثمارات
(Li)	السيولة متغير مستقل داخلي ويفترض ان يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار في المصارف التجارية الخاصة حسب النظرية الاقتصادية.
(Pr)	الربحية هي متغير مستقل داخلي يفترض ان يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار حسب النظرية الاقتصادية اي انه كلما ارتفعت الارباح زاد الاستثمار.
(Sa)	الامان المصرفي هو متغير مستقل ويفرض ان يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المصرفي اذ كلما ازدادت ثقة الجمهور بالمصرف زادت عمليات الايداع مما يؤدي الى زيادة الاستثمار.

المصدر: من الجدول عمل الباحثان.

3. **الاحصاءات الوصفية لبيانات النماذج القياسية:** قبل التطرق الى تقدير نماذج انحدار البيانات الطولية وتحليلها لقياس اثر المؤشرات المالية المصرفية على الاستثمار المصرفي لابد من اجراء اختبارات وصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمة في البحث لعينة (7) مصارف تجارية خاصة وللمدة (2016-2004) وبالتالي فإن عدد المشاهدات الكلي يكون $(NT=91)$ ولكل متغير من المتغيرات $(N=7)$ و $(T=13)$ ويتم توضيح الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الانموذج

المستقلة (LI) و (PR) و (SA) وتوضيح معالمها الرئيسية وكذلك المتغير التابع (i) من خلال الجدول (2).

الجدول (2): المعالم لمتغيرات الأنموذج القياسي

Variables	I	LI	PR	SA
Mean	63234.74	0.759451	0.061703	7.104637
Median	16335.00	0.581000	0.033000	0.333000
Maximum	421680.0	11.83000	0.571000	411.0000
Minimum	58.00000	0.053000	0.001000	0.027000
Std. Dev.	102556.1	1.210521	0.095398	47.93238
Skewness	2.096075	8.536834	3.474046	7.480064
Observations	91	91	91	91

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Views 10).

ويتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول (2) ان متغير السيولة (LI) هو أكثر المتغيرات تشتتاً خلال مدة البحث لأنه يمتلك أعلى قيمة انحراف والبالغة (8.536834) ويليه متغير الامان (SA) اذ بلغت نسبة التشتت له (7.480064) ويليه متغير الربحية (PR) اذ بلغت نسبة تشتته (3.474046) اما الاستثمار (I) فهو الاقل تشتتاً اذ بلغت قيمة الانحراف له (2.096075). ويعزى ذلك التشتت الى ضعف الاستثمارات الحقيقية في المصارف التجارية الخاصة العراقية نتيجة توجهها نحو الاستثمارات السريعة (حوالات الخزينة ونافذة العملة وغيرها) فضلاً عن التقلبات السياسية والاقتصادية التي شهدتها التي العراق خلال مدة البحث والتي انعكس أثرها السلبي على الاستثمار المصرفي وهذا يشير حالة التشتت التي اعترت بيانات المتغيرات قيد الدراسة.

4. تحليل معاملات الارتباط: من خلال تقدير مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الانموذج المدروس يمكن تحديد الارتباطات بين المتغيرات بهدف التأكد من عدم وجود مشكلة في التعدد الخطي بين المتغيرات في الانموذج المدروس عند تقدير أنموذج انحدار البيانات الطولية. وبالاعتماد على مخرجات برنامج (Views 10) تم التوصل الى الجدول (3).

الجدول (3): مصفوفة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	LI	PR	SA
LI	1	-0.087	0.017
PR	-0.087	1	-0.066
SA	0.017	-0.066	1

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج (Views 10).

ويستدل من خلال الجدول (3) اعلاه بأن الارتباط بين الربحية (PR) والسيولة (LI) كان ضعيفاً لان قيمة الارتباط بلغت (-0.087) والاشارة السالبة تشير الى العلاقة العكسية بين المتغيرين، اما الارتباط بين الامان (SA) والسيولة (LI) هو الاخر ضعيف كون قيمة الارتباط تبلغ (0.017) والاشارة الموجبة تدل على العلاقة الطردية بينهما، اما الارتباط بين الامان (SA)

والربحية (PR) فقد بلغت قيمته (-0.066) ويتضح مما سلف بأن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وهذا يشير الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

5. اختبار التجانس (Hsiao Test): وهو اختبار يستخدم لغرض التعرف على مدى تجانس معالم أنموذج البيانات المزدوجة، حيث ان عدد المشاهدات الكلية (91) مشاهدة لكل متغير ويعمل هذا الاختبار على المفاضلة بين أنموذج التأثيرات الفردية الثابتة (FEM) أو العشوائية (REM) والانحدار التجميعي (PRM) ونحصل من خلال هذا الاختبار على ثلاث نتائج كما مبين في الجدول (4).

الجدول (4): نتائج اختبار التجانس

الفرضيات Hypotheses	القيمة المحسوبة F-Stat	القيمة الجدولية P-Value	الاختبار	فرضية العدم H _o
رفض H ₀ ¹	103.7388	8.69E-42	F ₁	B _{oi} = B _o B _{ki} = B _k
قبول H ₀ ²	38.86571	2.72E-27	F ₂	B _{ki} = B _k
رفض H ₀ ³	31.69101	2.48E-19	F ₃	B _{oi} = B _o

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج (Views 10).

من خلال النتائج الواردة اعلاه فإنه يتم رفض فرضية العدم (H₀¹) اي يرفض أنموذج الانحدار التجميعي (PRM) وقبول فرضية العدم (H₀²) اي قبول الفرضية البديلة (H₁³) والتي تشير الى وجود تأثير للمؤشرات المالية المصرفية على الاستثمار في المصارف التجارية الخاصة ويكون التأثير ثابت او عشوائي اما إذا كان التأثير ثابت فإنه يتم الاعتماد على أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) في التقدير وإذا كان التأثير عشوائي يستخدم أنموذج التأثيرات العشوائية (REM).

6. اختبار Hausman: وهو اختبار يستخدم للمفاضلة والاختيار بين أنموذج التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية، ويستخدم احصائية (H) ويكون لها توزيع مربع كاي (x²) وبدرجة حرية (K) عدد المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول (5).

الجدول (5): نتائج اختبار Hausman

Test (H)	Chi-sq.statistic	Chi-sq.df	Prob.
	64.9613	3	0.0000

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (views10).

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة اعلاه قبول الفرضية البديلة (H₁) أي قبول أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونرفض فرضية العدم (H₀) أي رفض أنموذج التأثيرات العشوائية وذلك لأن قيمة (H) المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي (x²) حيث بلغت قيمة الاختبار (64.9613) وباحتمال (0.00) وهي أقل من قيمة مربع كاي (x²) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وبدرجة حرية (K=2) لذلك فإن أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنموذج الملائم والأفضل للبيانات المزدوجة قيد البحث.

الجدول (6): نتائج تقدير أنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) باستعمال طريقة (LSDV)

المتغيرات التفسيرية	المعلمة	تقدير المعلمة	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Constant	C	90553.37	9496.946	9.534999	0.0000
LI	$\bar{B}_0$	-496183.0	8692.34	-5.7082	0.0000
PR	B_1	5710.185	5166.395	1.1052	0.0272
SA	B_2	-146.2581	128.5866	-1.1374	0.2587
Fixed Effects (Cross) الفردية للمصارف التجارية	μ_1	-6201.902			
	μ_2	-68186.82			
	μ_3	-72742.16			
	μ_4	25744.41			
	μ_5	252230.9			
	μ_6	-61087.35			
	μ_7	-69757.04			
R-squared	0.7428				
Adjusted R-squared	0.7142				
S. E. of regression	54820.42				
Durbin-Watson	1.2815				
F-statistic	25.9975		Prob.(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (views10)

7. تحليل نتائج تقدير أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM): بعد أن توصلنا الى الأنموذج المناسب من خلال اختبار (Hausman) وتبين من النتائج التي تم التوصل اليها أن أنموذج انحدار التأثيرات الثابتة (Fixed effect Regression Model) هو الأنموذج الملائم لتقدير دالة الاستثمارات في المصارف التجارية الخاصة في العراق، حيث تم تقدير معلمات هذا الأنموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (Generalized Least Squared) والتي تعطي مقدرات أكثر دقة وأقل تحيزاً، ولأنها تقلل من مشاكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بحد الخطأ، وبالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10) الموضحة في الجدول (6). وسوف نقوم بتحليل نتائج هذه المقدرات وتقييمها اقتصادياً وإحصائياً.

اولاً. تقييم وتحليل الأنموذج المقدر اقتصادياً: من خلال نتائج الأنموذج المقدر (أنموذج التأثيرات الثابتة) (FEM) الموضحة في الجدول (6) يتبين بان المعلمة ($\bar{B}_0$) والبالغة (-496183) والتي تمثل مقدار الانخفاض في الاستثمار للمصارف التجارية الخاصة عند زيادة حجم السيولة المصرفية بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات العوامل الاخرى فالمعلمة المقدرة (B_1) تمثل مقدار الزيادة في الاستثمارات المصرفية عند زيادة الربحية بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة أما المعلمة (B_2) فتمثل مقدار الانخفاض في الاستثمارات المصرفية عند زيادة الامان بمقدار وحدة

واحدة بافتراض ثبات العوامل الاخرى المستعملة في النموذج وان القيمة الاحتمالية للإحصائية (t) لمتغير الامان كانت اكبر من (5%) مما يعني ان هذا المتغير ليس له تأثير معنوي على الاستثمارات. والاشارة السالبة لمعاملات المتغيرين المستقلين تؤكد وجود علاقة عكسية بين كل من السيولة والامان وبين المتغير التابع الاستثمار وهذا ما يعكس الأثر السلبي لهذه المتغيرات على الاستثمارات في المصارف التجارية الخاصة ومطابقتها للنظرية الاقتصادية. في حين ان الاشارة الموجبة لمتغير الربحية تعكس الأثر الايجابي بينه وبين الاستثمارات في المصارف وبالتالي مطابقتها للنظرية الاقتصادية.

ونلاحظ من الجدول (6) الأثر القريب المدى (مرونة الالامد القصير) اذ أن زيادة السيولة بنسبة (100%) ستؤدي الى انخفاض الاستثمارات في هذه المصارف بنسبة (7.85%) أي أن (7.85%) من الاستثمارات ستتحول الى السيولة المحلية، في حين مرونة الالامد القصير للربحية تؤكد أن زيادة الربحية بنسبة (100%) ستؤدي الى زيادة الاستثمارات في هذه المصارف بنسبة (0.09%) أي أن (0.09%) من الربحية المحلية ستتحول الى الاستثمارات. في حين ان تغير الامان بنسبة (100%) ستؤدي الى انخفاض الاستثمارات في هذه المصارف بنسبة (0.002%).

كما اظهرت نتائج الجدول (6) تباين الاثار العشوائية الفردية للمصارف التجارية الخاصة، حيث تمثل هذه الاثار قيم الحد الثابت (u_i) لكل مصرف تجاري عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة (السيولة والربحية والامان) معدومة، حيث نجدها تنحصر بين مصرف (الخليج التجاري) والذي سجل عجزا بقيمة (-72742.16) والمصرف (الاقتصاد) الذي سجل فائضاً بقيمة (25744.41) وبنسب متفاوتة وحسب أهمية كل مصرف من المصارف في التعاملات التجارية.

ثانياً. تقييم وتحليل النموذج المقدر احصائياً: يستدل من نتائج النموذج المقدر (نموذج انحدار التأثيرات الثابتة) توافق إشارات معالم النموذج وقيمها مع منطق النظرية الاقتصادية واجتيازها الاختبارات الاحصائية، حيث بلغت قيمة إحصاءة (t) المحسوبة لمعلمة السيولة (LI) والبالغة (-5.7082) لان قيمة prob كانت اقل من (1%) مما يدل على معنوية المعلمة المقدر احصائياً، بينما بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعلمة الربحية (PR) (2.1052) وهي بذلك أكبر من (t) الجدولية لان قيمة prob كانت اقل من (5%)، وبالتالي فإن لهذه المتغيرات تأثير معنوي في الاستثمارات، اي انها تسهم في تفسير التغيرات الزمنية والمكانية الحاصلة في إجمالي الاستثمارات في المصارف التجارية، في حين نلاحظ من خلال الجدول (3-10) ان القيمة الاحتمالية للإحصائية (t) لمتغير الامان كانت اكبر من (5%) مما يعني ان هذا المتغير ليس له تأثير معنوي على الاستثمارات، كما وتوضح قيمة معامل التحديد (R^2) أن حوالي (74.28%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمارات للمصارف التجارية المدروسة تفسر من قبل المتغيرات المستقلة وإن حوالي (25.72%) من التغيرات تعود الى عوامل ومتغيرات أخرى غير داخلية في الدالة، كما يظهر اختبار (F) معنوية العلاقة الدالية المفترضة بين الاستثمارات والمتغيرات التفسيرية (السيولة والربحية والامان) لان قيمة prob كانت اقل من (1%) إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (25.9975) وبذلك قبول الفرضية البديلة (H_1) ورفض فرضية العدم (H_0) مما يدل على معنوية النموذج المقدر احصائياً.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

1. توجه المصارف جل استثماراتها نحو المجالات قصيرة الاجل بهدف تحقيق هامش ربح سريع ومن اهم استثماراتها قصيرة الاجل هي (الاستثمار في مزادات بيع وشراء العملة الاجنبية والاستثمار الليلي والاستثمار في حوالات خزينة الدولة) فضلا عن تقديم مختلف القروض الاستثمارية وقروض السيارات وسلف الموظفين بواسطة المصارف التجارية العاملة في العراق، على حساب دورها كمؤسسات مصرفية تعمل على التوائم بين العرض والطلب على النقد في الاقتصاد.
2. اثبت البحث وجود تأثير عكسي للمتغير المستقل (السيولة) على المتغير التابع (الاستثمار المصرفي) وان زيادة السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار بمقدار (496183-) وهذا ما يعكس الأثر السلبي لمتغير السيولة على الاستثمارات في المصارف التجارية الخاصة ومطابقتها للنظرية الاقتصادية.
3. وجود تأثير طردي للمتغير المستقل (الربحية) على المتغير التابع (الاستثمار المصرفي)، اذ ان زيادة الربحية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (5710.185) والذي يعكس الاثر الايجابي لمتغير الربحية على الاستثمارات في المصارف التجارية عينة البحث وبالتالي مطابقتها للنظرية الاقتصادية.
4. وجود علاقة طردية بين متغير الامان ومتغير الاستثمار بالرغم من الاشارة السالبة ولكن ليس له تأثير معنوي لان القيمة الاحتمالية للإحصائية (t) بلغت (0.2587) وهي أكبر من (5%).
5. يعتبر انموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الانموذج الملائم لتقدير دالة الاستثمار للمصارف التجارية الخاصة، وتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) والتي تعطي مقدرات أكثر دقة واقل تحيزا.

ثانياً. التوصيات:

1. على ادارات المصارف التجارية اجراء دراسات جدوى اقتصادية ومالية لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة واختيار أفضلها والعمل على ابتكار أنشطة استثمارية جديدة تنخفض فيها نسب المخاطر وكذلك تنوع المحفظة الاستثمارية لغرض زيادة الربحية من جهة وزيادة ثقة الزبائن بالمصرف.
2. لغرض ضمان استمرارية استثمارات المساهمين وتطويرها في المصارف يجب ان يكون هدف تعظيم اموال المساهمين في المقام الاول من الاهداف التي تسعى لها المصارف مما ينعكس أثر ذلك على القطاع المصرفي بشكل خاص والوضع الاقتصادي بشكل عام.
3. الاهتمام بالجانب الاعلامي كونه أحد اهم الادوات المؤثرة على نفسية المستثمرين والمودعين، من خلال الفاء الضوء على أنشطة المؤسسات المالية وبيان امكانياتها المالية وخبرتها الوظيفية في تقديم الخدمات للجمهور لغرض جذب الزبائن وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.
4. يتوجب على ادارة مصرف (الخليج التجاري) تبني سياسات تسعى من خلالها الى تعزيز سيولة المصرف من خلال جذبته للودائع وتقليل استثماراته في المجالات التي ترتفع فيها المخاطر، وعلى مصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) تحفيز استثماراته وتوظيف الفائض من السيولة من اجل زيادة ربحية المساهمين بدلا من تجميد ذلك الفائض.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. ال شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة عربية، عمان، 2009.
2. داود، نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية" الطبعة الاولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
3. الراوي، خالد وهيب، ادارة العمليات المصرفية، دار مناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2003.
4. الجنابي، هيل عجمي جميل، ادارة البنوك التجارية والاعمال التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2015.
5. الدليمي، ناظم عبدالله عبد، أساليب دمج السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في تحليل بعض الظواهر الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1994.
6. بدر اوي، شهناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستعمال بيانات البائل لعينة من (18) دولة نامية المدة (1980-2012)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، 2015.
7. عبد الرزاق، علي صالح، تقدير القيم المفقودة في أنموذج البيانات المزدوجة مع تطبيق عملي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
8. بن زواي، حمد الشريف، السلطاني، هاجر، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد (3)، جامعة ام البواقي الجزائر، 2015.
9. الحسن اوي، اموري، هادي كاظم، القيسي، باسم شليبية مسلم، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، مكتبة دنيا الامل-بغداد، 2002.
10. جواد، لميعة باقر، البكري، رباب عبد الرضا، بعض أساليب دمج السلاسل الزمنية للمقاطع العرضية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (14) العدد (49)، 2008.
11. الزبيدي، حمزة محمود، ادارة المصارف، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011.
12. كراجة، عبدالحليم واخرون، الادارة والتحليل المالي اسس مفاهيم تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Maddala, G.S., The use of variance components models in pooling Gross-section and time series date, Econometrical vol.39, no 2 march, 1971.
2. Baltagi, Badi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.
3. Hsiao, Cheng, Analysis of Panel Data, Second Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2003.
4. Chiranjib Neogi, Atsuko Kamiike and Takahiro Sato, Identification of Factors Behind Performance of Pharmaceutical Industries in India, Research Institute For Economic and Business Administration, Kobe University, Japan, 2012.